الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

# المجلة اليومية

# لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-12-13

النصر
يومية إخبارية وطنية

موازاة مع تواصل عملية تنصيب المجالس

# الفصل في جميع الطعون المتعلقة بالمحليات هذا الأسبوع

يفصل قبل نهاية هذا الأسبوع في جميع الطعون المتعلقة بالانتخابات المحلية التي جرت يوم 27 نوفمبر الماضي وفقا لما ينص عليه القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ليفسح المجال بعدها لاستكمال تنصيب جميع المجالس البلدية والولائية.

تواصل السلطات المحلية ممثلة في الوالي أو رؤساء الدوائر أو من ينوب عنهم تنصيب المجالس الشعبية البلدية و الولائية المنبثقة عن انتخابات 27 نوفمبر المنصرم بالتزامن مع الفصل في الطعون المقدمة من طرف الأحزاب وقوائم المترشحين أمام المحاكم الإدارية و مجلس الدولة.

و أوضح مصدر من السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في هذا الشأن أن النتائج النهائية لانتخابات المجالس البلدية والولائية تعلق على مستوى المندوبيات المحلية للسلطة وتبلغ للسلطات المحلية، و عليه فإن توقيت إعلان النتائج النهائية للانتخابات يختلف من دائرة انتخابية لأخرى حسب الطعون المقدمة إلى المحاكم الإدارية و مجلس الدولة .

وبحسب المادة 186 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات فإن المندوبية الولائية للسلطة المستقلة تبث في الاعتراضات ويعلن منسقها النتائج المؤقتة لانتخابات المجالس الشعبية البلدية و الولائية في أجل 48 ساعة من تاريخ استلام المندوبية الولائية للسلطة محاضر اللجنة الانتخابية الولائية.

ولكل قائمة مترشحون ولكل مترشح ولكل حزب سياسي الحق في الطعن في النتائج المؤقتة أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا في أجل 48 ساعة الموالية لإعلان النتائج المؤقتة، وتفصل المحكمة الإدارية في الطعن في أجل خمسة أيام كاملة من تاريخ إيداع الطعن، ويمكن الطعن في حكم المحكمة الإدارية أمام المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة إقليميا في أجل ثلاثة أيام كاملة من تاريخ تبليغ الحكم، على أن تفصل المحكمة الإدارية للاستئناف في الطعن في أجل خمسة أيام كاملة من تاريخ إيداعه، ويكون قرارها غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن.

وبحساب كل هذه المراحل و الآجال التي جاءت في قانون الانتخابات، وبالرجوع إلى كون رئيس السلطة الوطنية للانتخابات محمد شرفي كان قد أعلن عن النتائج المؤقتة للانتخابات المحلية يوم الفاتح ديسمبر الجاري فإن آجال الطعون عبر مختلف مراحلها ستنتهي قبل نهاية الأسبوع الجاري، علما أنه في ظل عدم وجود محاكم إدارية للاستئناف بعد فإن الاستئناف يتم في الوقت الحالي أمام مجلس الدولة كما نص على ذلك قانون الانتخابات بشكل مؤقت في مادته 314.

من جانبه قال عضو المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ورئيس كتلتها البرلمانية في المجلس الشعبي الوطني، سيد أحمد تمامري، أن عملية تنصيب المجالس المنتخبة متواصلة وهي مرتبطة بالفصل النهائي في الطعون فكلما فصل في طعون مجلس ما تستدعي السلطات المحلية المترشحين الفائزين لتنصيب المجلس.

وأوضح المتحدث في تصريح "للنصر" أمس أن هناك ثلاث حالات خاصة بالمجالس المنتخبة وتوقيت تنصيبها، الأولى هي تلك المجالس التي لم تقدم بشأنها طعون بعد الإعلان عن النتائج المؤقتة ولا توجد فيها مشاكل، وهذه المجالس تقدم بشأنها مندوبيات السلطة الوطنية للانتخابات تقارير للولاة من أجل تنصيبها وقد نصب معظمها أو كلها لأن القانون ينص على تنصيبها في أجل ثمانية أيام.

الحالة الثانية هي تلك المجالس التي قدمت بشأنها طعون وتم الفصل فيها على مستوى المحاكم الإدارية ولم يتم الاستئناف فيها على مستوى مجلس الدولة، فبعد إصدار المحاكم الإدارية قرارها تبلغ سلطة الانتخابات ذلك للسلطات المحلية من أجل تنصيبها.

أما الحالة الثالثة فهي تلك المجالس التي قدمت بشأنها طعون على مستوى المحاكم الإدارية و تم الاستئناف بشأنها على مستوى مجلس الدولة، لذلك يجب انتظار القرار النهائي لمجلس الدولة حتى يتم تنصيبها رسمياً.

وعلى أساس ما سبق ذكره يمكن فهم سبب تأخر تنصيب العديد من المجالس المنتخبة حتى الآن، زيادة على تدخل عامل آخر وهو عدم حسم القوائم الفائزة في قضية التحالفات.

وبالعودة لما سبق ذكره ولما ينص عليه القانون يتوقع تنصيب جميع المجالس هذا الأسبوع، وبعدها يستعد جميع المنتخبين لانتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة.

إلياس -ب

الشروق

### مترشحون يرفضون الانصياع للاتفاقيات ويخلطون الأوراق

# تمرد داخل الأحزاب يفسد التحالفات في اللحظات الأخيرة!

**أسماء بهلولي**

اصطدمت تشكيلات سياسية بتمرد داخلي من منتخبيها الراغبين في الجلوس على مقعد "المير" في آخر اللحظات من تنصيب المجالس، ما أفسد عليها تحالفاتها السياسية من جهة وأخلط أوراقها الداخلية من جهة أخرى، في وقت تصدت أحزاب أخرى لهذه الأزمة من خلال إصدار تعليمة تضبط هؤلاء وتحذرهم من أي محاولة للخروج عن "بيت الطاعة".

يبدو أن الطموح والرغبة في افتكاك رئاسة المجلس البلدي والولائي لدى بعض المنتخبين الجدد قد أخلط أوراق الأحزاب السياسية التي وجدت صعوبة في ضبط هؤلاء، لاسيما تلك التي دخلت في تحالفات سياسية مع تشكيلات أخرى، ووجدت نفسها في موقف لا تحسد عليها، لاسيما أن النمط الانتخابي الجديد يعطي الحق لكل منتخب في الترشح لهذا المنصب.

وهو ما يؤكد عليه القيادي في التجمع الوطني الديمقراطي العربي صافي الذي كشف عن تسجيل حالات تمرد في صفوف منتخبيهم خلال عملية تنصيب المجالس البلدية والولائية وذلك نتيجة رغبة بعض الوجوه في تولي منصب "المير" أو حتى رئيس المجلس الولائي، مشيرا في تصريح لـ"الشروق" أن هذه البلديات التي وقع فيها انسداد نتيجة صراعات بين قوسين داخلية ورغبة كل منتخب في

الترشح لمنصب رئيس البلدية تم احتواؤها بصفة مستعجلة من خلال إصدار تعليمة حزبية تضبط هؤلاء لاسيما أن المسألة لا تمس فقط الأرندي وإنما لها ارتدادات سلبية على التحالفات والتكتلات التي يعقدها الحزب مع تشكيلات سياسية أخرى، والتي يمكن أن تتأثر بفعل هذه الحالات الاستثنائية.

وحسب الناطق الرسمي للأرندي، فإن قانون الانتخابات الجديد ونمط القائمة المفتوحة كان من أسباب ظهور حالات عدم الانضباط لاسيما أن نظام القائمة المغلقة في الانتخابات السابقة كان فيها المترشح معروفا، وهو صاحب رأس القائمة، لذا فإنه من النادر تسجيل مثل هذه الحالات التي كان الأرندي لها بالمرصاد من خلال نصوص قانونية واضحة تضمنها نظامهم الداخلي تضبط أي محاولة تمرد على هذه الشاكلة. وعلى عكس الأرندي، يقول مدير التنظيم في حركة البناء الوطني وهاب قلعي، إن حزبه لم يسجل أي حالة تمرد داخلية سببها خروج أحد المنتخبين عن خط الجماعة وإعلانه عن الترشح لمنصب رئيس البلدية أو المجلس الولائي دون الحصول على الموافقة، قائلا في تصريح لـ"الشروق" لدينا عدة حالات تحصل فيها الحزب على الأغلبية داخل المجلس وتم فيها تحديد هوية رئيس المجلس الشعبي البلدي بناء على إجماع داخلي وفي حال عدم التوافق تم اللجوء إلى انتخاب داخلي في القائمة ذاتها وصاحب أعلى عدد من الأصوات هو من يتقدم لرئاسة البلدية.

وأضاف قلعي، أن حركة البناء الوطني أخذت كافة احتياطاتها لمواجهة أي انسداد يكون ناتجا عن تمرد أحد المنتخبين الراغبين في الترشح والذين يخرجون عن رأي الجماعة قائلا: "منحنا كافة الصلاحيات للقاعدة للفصل في هذه المسائل ودرسنا هذا الاحتمال جيدا كي لا نقع في انسداد".

### فيما افتك الأرندي رئاسة المجلس الولائي

# الصراعات تجمد تنصيب أكثر من 7 مجالس بلدية بوهران

**ب.يعقوب**

حسم التجمع الوطني الديمقراطي في ولاية وهران، رسميا التنافس على رئاسة المجلس الشعبي الولائي، بعد نجاحه في تشكيل تكتل جديد مع جبهة المستقبل وحركة مجتمع السلم، بحيث انتزع مرشح الأرندي طيب بلعز رئاسة "أبيوي" عاصمة الغرب الجزائري بحصة 31 صوتا، بعد اتفاق كافة أعضاء التشكيلات السياسية الثلاث التي حصدت الأغلبية في انتخابات المجلس الولائي لاستحقاق 27 نوفمبر، بمنح تفويض لا يقبل الطعن إلى مرشح حزب الأرندي. ويرتقب أن يتم تنصيب التركيبة الجديدة للمجلس الشعبي الولائي الجديد بتاريخ 16 ديسمبر، بعد حصول حزب التجمع الوطني الديمقراطي على حصة 12 مقعدا متبوعا بحركة مجتمع السلم التي فازت بحصة 11 مقعدا، وحركة البناء الوطني بـ10 مقاعد، بينما عادت 8 مقاعد لجبهة المستقبل، و5 مقاعد لكل من صوت الشعب وتجمع أمل الجزائر، إضافة إلى 4 مقاعد لحزب العمال.

وقال مصدر لـ"الشروق"، إن أحزاب حركة البناء الوطني، صوت الشعب وتاج وحزب العمال، فشلت في إدارة معركة الرئاسة لقلب الطاولة على التكتل الثلاثي الذي عادت إليه كافة مكاسب ومناصب المجلس الجديد، الذي منحت رئاسته إلى التجمع الوطني الديمقراطي برئاسة الطيب بلعز من مواليد 1982 الأمين العام لكلية علوم الطبيعة والحياة بجامعة "وهران 1" بيلقايد.

معلوم أن انتخابات 27 نوفمبر، التي أسفرت عن فوز الأرندي بالأغلبية، شهدت سابقة، تتعلق بعدم دخول حزب جبهة التحرير الوطني لهذه الانتخابات لأول مرة في تاريخه منذ إقرار التعددية الحزبية في الجزائر، بسبب ما عرف في أوساط مناضلي الحزب العتيد بصراع الأجنحة وحرب المواقع في هياكل الحزب بوهران، وفشل القيادة السياسية في تفكيك هذه الصراعات لتمكين الحزب من المشاركة في الانتخابات المحلية، وهو السيناريو نفسه الذي عرفه استحقاق المجلس البلدي لعاصمة الولاية، حيث رهنت الصراعات الداخلية، مشاركة الحزب، وتم تعطيل إيداع ملفات المرشحين للحيلولة دون دخوله المنافسة الانتخابية.

من جهة أخرى، لم تفلح جهود الإدارة المحلية في وهران، في إحداث توافق بين كافة التشكيلات السياسية في تنصيب مجالس بلديات بئر الجير، مسرغين وبوتليلس، بسبب رفض أغلبية المنتخبين الجدد طرق تنصيب رؤساء بلديات عن أحزاب لم تفز بالأغلبية، ورفضت إشراك باقي الأحزاب في الهيئات التنفيذية لذات المجالس، حيث يرهن الصراع الدائر بين الأفلان والأرندي حول "فتتة" المكاسب والمناصب، عمليات تنصيب أكثر من 7 بلديات في وهران.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

### بعد انقضاء 13 يوما على الانتخابات المحلية

# الغموض "سيد الموقف" في المجلس الشعبي البلدي لوهران

● انقضت 13 يوما على الانتخابات المحلية ولا يزال الغموض سيد الموقف في أكبر بلدية في الجزائر، في انتظار خروج "الدخان الأبيض" من مدخنة "فندق المدينة" مقر بلدية وهران، إيذانا باختيار الفائز بالرئاسة على وقع تجاذبات بين الفائزين الثلاثة من الأحزاب بمقاعد المجلس. في ظل التناقضات والتجاذبات داخل قوائم حزبية غير متجانسة ضمت مناضلين من الأحرار ومنتخبين سابقين محسوبين على "زمن العصابة".

وأكد طيبي عيسى، المكلف بالاتصال لدى مندوبية وهران للسلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات في تصريح لـ«الخبر"، أن "نهار أمس هو آخر أجل للفصل في طعون الأحزاب لدى مجلس الدولة، وبالتالي البت نهائيا في تركيبة المجالس المنتخبة البلدية والمجلس الولائي". وهذا بعد أن رفضت المحكمة الإدارية لوهران كل الطعون التي تقدم بها مترشحون وأحزاب أمامها، سواء لعدم التأسيس شكلا أو لحجج أخرى. واستبعد ذات المتحدث إمكانية وقوع تغييرات كثيرة في النتائج التي أفرزتها الانتخابات المحلية الأخيرة.

للتذكير أسفرت عملية فرز أصوات الناخبين ببلدية وهران عن مشهد غير متوقع، تمثل في تقاسم المقاعد الـ43 بالمجلس الشعبي البلدي لوهران بين ثلاثة أحزاب، بحيث تحصلت حركة مجتمع السلم على 16 مقعدا، متبوعة بحزب جبهة المستقبل بـ14 مقعدا وحزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ13 مقعدا.

وتفيد آخر المعطيات بتحالف وشيك بين الأحزاب الثلاثة لمنح رئاسة المجلس الشعبي البلدي لحركة "حمس"، مقابل منح رئاسة المجلس الشعبي الولائي للتجمع الوطني الديمقراطي من طرف نفس التحالف الثلاثي المكون من جبهة المستقبل وحركة حمس والأرندي، في لقاء بأحد فنادق وهران.

لكن إذا كانت الأمور محسومة داخل حزبي التحالف الرئاسي السابق، تبقى قائمة جبهة المستقبل تعيش تناقضات بالنظر لتركيبتها غير المتجانسة بعد التحاق مرشحين أحرار وكوكبة من مناضلين سابقين في حزب جبهة التحرير الوطني ومنتخبين بلديين سابقين في آخر لحظة بعد رفضهم في قوائم الحزب العتيد.

في نفس السياق، ينتظر 15 مجلسا شعبيا بلديا من بين 26 بلدية بولاية وهران فصل مجلس الدولة في استئناف الطعون المرفوضة من طرف المحكمة الإدارية بوهران، تتعلق بمطالب بإعادة حساب محاضر الفرز في العديد من البلديات وطعون حول محاضر فرز انتخابات المجلس الشعبي الولائي.

**جعفر بن صالح**

### بعد مرور أسبوعين عن إجراء الانتخابات المحلية

# انسداد في تنصيب بعض المجالس البلدية في خنشلة

● لا تزال بعض البلديات لم يتعرف مواطنوها بعد على تشكيلة المجلس البلدي ورئيسه، بسبب تعنت بعض المترشحين الذين يريدون الرئاسة استنادا إلى الأصوات التي تحصلوا عليها في الانتخابات المحلية التي جرت في 27 نوفمبر الماضي.

الانسداد شهدته بلديات بغاي وطامزة والمحمل التي فازت فيها تشكيلات سياسية وقوائم حرة، وبحكم أن بعض المترشحين تحصلوا على أصوات كثيرة للناخبين أرادوا أن يكونوا رؤساء هذه البلديات، لكن قانون الانتخاب الجديد يشترط فوز القائمة أو الحزب بالأغلبية ما يرشح الحائز على أصوات كثيرة في تلك القائمة برئاسة البلدية، حيث رفض أعـ عض هذه البلديات التحالفات التي لا تزكي الحائز عـ ة الأصوات لرئاسة البلدية كما رفضوا إجراء الانتخابات الداخلية.

وصار رؤساء الدوائر مجبرين علـى تـ واء الانتخابية أو الإدارية حتى تنطلق هذه المجالس في تجسيد ما وعد بـه المترشـ ون لتجسيده على أرض الواقع، خاصة وأن برنامجا تنمـويـ ده رئيس الجمهورية لبلديات الولاية التي تحتـاج إلى مجالس لـ ذ وتجسيـ الح المواطـ لوا ولعهود ينتظرون برنامجا تنمويا يقضي على العزلة والتخلف.

**ط.بن جمعة**

### تأخر تنصيب 9 مجالس شعبية بلدية

# مخاوف من سقوط مجالس المسيلة في فخ الصراعات

● تم لحد الآن تنصيب 38 مجلسا بلديا من إجمالي 47 مجلسا بالمسيلة، حسبما علم أمس في بيان صادر عن والي الولاية تلقت "الخبر" نسخة منه.

وحسب نفس البيان، الذي أشار إلى التنصيب الفعلي لـ29 مجلسا بلديا، فيما لا تزال ثمانية مجالس أخرى تنتظر ما ستسفر عنه الطعون المقدمة للجنة المستقلة للانتخابات على المستوى المحلي، ليتم بعد ذلك الانطلاق في عمليات التنصيب، وقد منحت حسب البيان مهلة خمسة أيام لاختيار رؤساء المجالس بعد ذلك.

أما بالنسبة لتنصيب المجلس الشعبي الولائي، فقد أقر البيان الصادر عن والي الولاية، أن عملية التنصيب سوف تؤجل إلى ما بعد انتهاء الآجال القانونية للطعن واستلام القوائم النهائية للتشكيلات الفائزة من طرف ذات الهيئة.

وتبقى كل الأنظار موجهة نحو المجلس البلدي لعاصمة مقر الولاية "بلدية المسيلة" والتي تعيش على وقع حالة من الغموض إلا من بعض الأخبار المقتطفة التي تصدر من هنا وهناك والتي انتشرت على مواقع التواصل وواجهتها ارتدادات وردود فعل وتكذيبات كل مرة، وساهم الغموض الدائر في أروقة المجلس البلدي في زيادة ترمومتر التفاعل نظرا لأهمية مجلس بلدية المسيلة من جهة، ومن جهة أخرى المخاوف الكثيرة من سقوط هذا الأخير في أياد قد تضع مستقبل عاصمة الولاية في محك الصدامات مرة أخرى، كما حدث في مجالس متعاقبة وعلى وجه التحديد المجلس المنتهية عهدته.

**ب. بن حليمة**

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

### أستاذ القانون الدستوري بجامعة بجاية جمال بالول لـ"المساء":

# تأخر تنصيب المجالس المنتخبة لن يؤثر على عمل "السينا"

## ■ الرئيس يستدعي الهيئة الناخبة لتجديد "السينا" بعد نتائج مجلس الدولة

**أكد أستاذ القانون الدستوري، بجامعة بجاية، جمال بالول، في تصريح لـ"المساء"، أمس، أن تنظيم انتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة، ستجرى بعد الترسيم النهائي لنتائج الإنتخابات المحلية الأخيرة، بعد صدور الأحكام النهائية عن مجلس الدولة اليوم أو على غدا، مشيرا إلى أنه سيعقب ذلك استدعاء رئيس الجمهورية، للهيئة الناخبة الجديدة أي المنتخبين، للمشاركة في انتخابات التجديد الجزئي لأعضاء الغرفة العليا بمرسوم رئاسي.**

**شريفة عابد**

وأوضح الأستاذ بالول، أنه حتى وإن كانت العهدة النيابية لأعضاء مجلس الأمة محددة بـ6 سنوات، حسب أحكام المادة 122 من الدستور، بما يعني انتهاءها في شهر ديسمبر الجاري، غير أن ذلك لن يؤثر على السير الحسن للغرفة العليا في مجالات التشريع وعمل اللجان الاستعلامية ومساءلة الحكومة وتنظيم الأيام البرلمانية، باعتبار أن العهدة الحالية للأعضاء المغادرين يمكن تمديدها إلى غاية إتمام التجديد النصفي في ظروف عادية وقانونية.

واستدل المتحدث، بكون عملية استخلاف الأعضاء المنتهية عهدتهم بأعضاء جدد، ستجري مباشرة بعد تنصيب الفريق الجديد.

وعن المسار الذي ستأخذه عملية تجديد أعضاء الغرفة، قال بالول إنه "من المنتظر، أن تصدر خلال اليومين القادمين على أكثر تقديم النتائج النهائية، بعد صدور الأحكام النهائية بشأن الطعون ونتائج الاستئناف، عن مجلس الدولة بعد أن رفعتها الأحزاب والقوائم الحرة، وهو ما يشكل إعلانا عن النتائج الرسمية النهائية للانتخابات الأخيرة، حيث ليس من صلاحيات المحكمة الدستورية النظر في النتائج الانتخابية الخاصة بالمحليات.

ويعقب الإعلان عن النتائج النهائية من قبل مجلس الدولة، قيام ولاة الجمهورية وممثلي وزارة الداخلية والجماعات المحلية، بتنصيب المجالس الشعبية البلدية والولائية حتى تصبح رسمية، وتكون متبوعة باستدعاء السيد رئيس الجمهورية مباشرة للهيئة الناخبة لكبار الناخبين بموجب مرسوم رئاسي.

ولفت المتحدث، أنه جرت العادة أن تتم عملية التجديد النصفي للأعضاء مجلس الأمة في نصف العهدة الانتخابية للمنتخبين المحليين، وليست في بداية العهدة، مثلما حصل هذه المرة على خلفية الانتخابات المسبقة للمحليات. وتضبط المادة 224 من القانون العضوي للانتخابات عملية التجديد النصفي الأعضاء مجلس الأمة، ومنها عملية الترشيح داخل الدوائر الانتخابية وهي المجالس الولائية، حيث يقوم المترشح بإيداع التصريح بالترشح في آجال محددة بـ20 يوما قبل تاريخ تنظيم الإقتراع السري.

فيما تضبط المادة 121 من الدستور، كيفية تجديد ثلثي الأعضاء، حيث تجري بانتخاب عضوين عن كل ولاية بالاقتراع السري بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، فيما يقوم رئيس الجمهورية بتجديد ثلث واحد من الأعضاء، باختيار الشخصيات الوطنية والمهنية والعلمية من المجتمع لتولي العضوية بالمجلس.

وخلص مصدرنا إلى التأكيد على أن التجديد سيكون مع نهاية شهر جانفي القادم بحكم الترتيبات القانونية التي تستدعيها العملية.

El Watan

ÉLECTIONS LOCALES

# En attente de la proclamation des résultats définitifs...

**● Selon les résultats provisoires communiqués par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), le 30 novembre dernier, seules 391 communes, sur les 1541 que compte le pays, soit un taux de 25,37%, disposent d'une majorité absolue. Pour les 75% autres assemblées, il faut attendre les résultats des «tractations» entre les différentes listes.**

La proclamation des résultats définitifs des élections locales, APC et APW, qui ont eu lieu le 27 novembre dernier, devra se faire vers la fin de la semaine en cours. A partir de là, les assemblées élues vont être installées, par les walis, dans un délai de huit jours, et celles-ci auront cinq jours, par la suite, pour élire les nouveaux présidents d'APC. Selon les résultats provisoires communiqués par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), le 30 novembre dernier, seules 391 communes, sur les 1541 que compte le pays, soit un taux de 25,37%, disposent d'une majorité absolue.
Pour les 75% autres assemblées, il faut attendre les résultats des «tractations» entre les différentes listes. Dans certains cas, des alliances sont d'ores et déjà annoncées, mais les uns et les autres devront attendre la proclamation définitive des résultats, et par la suite, l'installation officielle par le wali, pour pouvoir élire les nouveaux présidents des APC ou APW. Les délais, à partir du jour de l'élection, peuvent éventuellement dépasser les dix-huit jours. En effet, l'article 186 du code électoral dispose que «le coordinateur (de l'ANIE ndlr) proclame les résultats provisoires des élections des assemblées communales et de wilaya dans un délai de quarante-huit heures, à compter de la date de réception des procès-verbaux de la commission électorale de wilaya par la délégation de wilaya de l'autorité indépendante». Un délai qui «peut, en cas de besoin, être prorogé de vingt quatre heures par décision du coordinateur de la délégation de wilaya de l'autorité indépendante».

## DES DÉLAIS DE RECOURS PRÉDÉFINIS

Les participants aux élections communales ou de wilaya (liste de candidats, candidats ou partis) «peuvent contester les résultats provisoires devant le tribunal administratif territorialement compétent dans un délai de quarante-huit heures qui suit la proclamation des résultats provisoires».
Par la suite, «le tribunal administratif statue dans un délai de cinq jours francs, à compter de la date de recours». Un jugement de ce tribunal qui est «susceptible d'appel dans un délai de trois jours francs, devant le tribunal administratif d'appel territorialement compétent, à compter de la date de notification du jugement». Et ce tribunal administratif d'appel «statue dans un délai de cinq jours francs, à compter de la date d'introduction de l'appel». L'arrêt de ce dernier «n'est susceptible d'aucune voie de recours».
A cet effet, «sont réputés définitifs de plein droit les résultats des élections des assemblées populaires communales et de wilaya à l'expiration des délais de recours prévus ci-dessus». Si l'on prend en considération que la commission électorale de wilaya dispose de 48 heures pour remettre à la délégation de wilaya de l'autorité indépendante les procès-verbaux, le délai va atteindre vingt jours à partir de la date de l'élection.
Ceci dans le cas où des recours juridictionnels, comme il est précisé dans cet article, ne sont pas déposés. Les résultats définitifs sont publiés finalement par le coordinateur de la délégation de la wilaya de l'autorité indépendante, contrairement aux législatives, par exemple, où c'est la Cour constitutionnelle, qui s'acquitte de cette tâche.
Et ce n'est que là que le compte à rebours sera lancé pour l'installation des nouvelles assemblées et l'élection des nouveaux présidents. Il est sans rappeler que l'ordonnance n°21-13 du 31 août 2021 modifiant et complétant certaines dispositions de la loi n°11-10 du 22 juin 2011 relative à la commune stipule dans son article 64 que «dans les huit jours qui suivent la proclamation définitive des résultats des élections, les élus sont conviés par le wali pour l'installation de l'Assemblée populaire communale».
L'article 64 bis ajoute que «dans les cinq jours qui suivent son installation, et sous la présidence du doyen d'âge des élus, l'assemblée procède à l'élection du président de l'Assemblée populaire communale». Ainsi, les nouveaux présidents d'APC et d'APW seront connus 13 jours au total après la proclamation définitive des résultats, chose qui donc devra se faire à la fin de la semaine en cours.

***Abdelghani Aïchoun***

## NOUVELLES ASSEMBLÉES LOCALES

# Installation retardée

***Les nouvelles Assemblées populaires de wilaya, issues des élections locales anticipées du 27 novembre écoulé ne sont, dans leur majorité, pas encore installées.***

**M. Kebci - Alger (Le Soir)** - La cause réside dans les difficultés éprouvées pour tisser des alliances entre les listes vainqueurs de sièges, surtout que le double scrutin du mois dernier n'a accouché d'aucune majorité absolue, avec des majorités relatives dans l'ensemble des APW du pays et plus de deux listes ayant obtenu plus de 35% des voix exprimées au niveau de 14 APW, ce qui leur ouvre la possiblité de briguer le poste de président de ces Assemblées.

Encore faut-il ajouter l'autre cause liée, elle, à la contestation par certains, des résultats préliminaires qui ont, donc, fait l'objet de recours auprès des tribunaux administratifs qui les ont tous ou presque refusés, d'où les pourvois en cassation introduits auprès du Conseil d'État qui a jusqu'au 15 du mois en cours pour rendre ses derniers verdicts.

Les tractations sont encore et plus laborieuses au niveau de certaines wilayas phares du pays, comme la capitale ou encore Constantine, Oran et Annaba qui enregistrent, dit-on, de très grandes difficultés entre les listes vainqueurs qui n'arrivent pas encore à trouver de consensus autour d'un candidat pour le poste de P/APW. Un retard qui peut conduire au blocage au vu du risque de dépasser les délais impartis pour ce faire.

L'élection du président de l'Assemblée populaire de wilaya se fait sur la base de l'article 65 du code de la wilaya, selon les résultats des élections et la composition de la nouvelle Assemblée.

Dans le premier cas, la loi stipule que le candidat à l'élection à la présidence de l'APW doit être issu de la liste qui détient la majorité absolue des sièges.

Quant au second cas lié à l'absence de liste obtenant la majorité absolue des sièges, les deux listes comptant au moins trente-cinq pour cent (35%) des sièges peuvent présenter un candidat.

### Sénat : vers le report du renouvellement partiel des membres

Ce retard dans l'installation des nouvelles Assemblées locales provoquera le report du scrutin portant renouvellement partiel des membres du Conseil de la Nation.

Ceci, bien que le mandat expire à la fin du mois de décembre courant, compte tenu de la non-convocation du collège électoral du fait de l'installation des nouvelles Assemblées qui se poursuit encore. L'article 219 de la loi électorale stipule, en effet, que les «grands électeurs», c'est-à-dire les élus APC et APW, seront convoqués par décret présidentiel 45 jours avant la date du scrutin, ce qui entraînera le report des élections jusqu'à fin janvier ou février de l'année prochaine.

Autre écueil qui retarde ce renouvellement à mi-mandat du Conseil de la Nation, le retard pris par le gouvernement dans l'élaboration d'un décret exécutif qui définira la quote-part des dix nouvelles wilayas créées dans le sud du pays au sein de cette Chambre haute du Parlement.

Pour rappel, le deuxième alinéa de l'article 121 de la Constitution stipule que les deux tiers des membres de l'Assemblée populaire nationale sont élus au scrutin indirect et secret, avec deux sièges pour chaque wilaya parmi les membres des Assemblées populaires communales et de wilaya.

L'article 122 précise que le mandat du Sénat est fixé pour une durée de 6 ans, avec renouvellement de la moitié de la composante tous les trois ans.

Le paragraphe 6 du même article précise qu'il ne peut être exercé plus de deux mandats parlementaires, séparés ou consécutifs.

**M. K.**

Le Soir D'ALGERIE

LIBERTE
LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER

INSTALLATION DES P/APC À JIJEL

# Les nouveaux élus face à la réalité du terrain

*Maintenant que les nouveaux présidents des Assemblées communales ont été installés, dans leur quasi-majorité, les nouveaux élus sont attendus par la population sur beaucoup de dossiers, allant des petits soucis quotidiens aux projets de développement, à l'arrêt depuis longtemps.*

Après l'installation des APC, c'est au tour de leurs premiers responsables, les maires en l'occurrence, d'être installés à leur poste à Jijel. Cette mission n'a pas été de tout repos, puisqu'elle a engagé des alliances et des jeux de coulisses qui n'ont pas fait que des heureux au sein des listes sorties vainqueurs des élections du 27 novembre.

Toutefois, à la commune du chef-lieu de wilaya, et grâce aux alliances tissées, c'est le FLN qui s'est adjugé le poste de P/APC. Boukhmis Belhimer, et comme prévu, qui est arrivé, en termes de voix recueillies, deuxième sur la liste de ce parti, a été élu à ce poste. Cadre bancaire de son état pour avoir occupé le poste de directeur d'agence de la BEA (Banque extérieure d'Algérie), il a été installé officiellement à son nouveau poste par le wali Abdelkader Kelkel jeudi dernier. Ex-élu, lors du mandat précédent à l'APC de Jijel, il semble être animé d'une volonté de bien mener cette mission, tout en étant conscient des difficultés qui l'attendent. *"Il y a beaucoup de choses à faire. Je promets des actions ; la mission n'est pas facile, mais elle n'est pas impossible"*, nous-a-t-il confié, avant même qu'il soit officiellement porté à la présidence de cette APC. À Taher, l'autre grande commune de la wilaya de Jijel, et comme prévu depuis quelques jours, c'est un élu sur une liste indépendante qui a été désigné pour occuper le poste de P/APC, également grâce à des alliances. Boulaârouk Boualem, cadre postal de son état, est appelé à occuper ce poste pour les cinq ans à venir. Sa mission, qui ne sera certainement pas de tout repos, sera de maintenir la cadence de développement et de remettre de l'ordre dans cette APC, souvent confrontée à des tiraillements. Pour ce qui est de l'APC d'El-Milia, dont la gestion a longtemps causé des soucis aux citoyens et aux autorités de la wilaya, irritant au plus haut point ces dernières, c'est un cadre des services de l'urbanisme et gestionnaire à la direction des équipements publics qui a été porté à la présidence de l'APC. Son élection n'a toutefois pas fait que des heureux, d'autant que c'est, jusqu'à la dernière minute, son concurrent direct, Tarek Ghioua, un jeune élu sur une liste indépendante, qui était partant pour occuper ce poste. Un revirement de dernière minute, vécue telle une trahison par ses partisans, a privé ce dernier de présider aux destinées de cette APC. *"Les jeunes n'ont pas le droit de rêver"*, ont dénoncé des voix qui ont regretté ce revirement. Toutefois, son rival, Omar Mekkiou, élu sur la liste du parti les nationalistes libres, qui a remporté la dernière bataille des coulisses, semble avoir fait un certain consensus de par son expérience, faisant de lui un homme du terrain. Dans les autres APC, les élections et l'installation des nouveaux P/APC se sont déroulées sans accrocs notables, sauf qu'il reste encore à trouver des solutions pour les communes qui n'ont pas pu s'entendre sur le nom de leur futur premier responsable. C'est le cas notamment des communes de Ziama Mansouriah, d'Oudjana et de Bordj Thar, où l'on attend une décantation pour la désignation de l'heureux élu au poste de P/APC.

AMOR Z.

D.R.

Les alliances et les jeux de coulisses n'ont pas fait que des heureux au sein des listes sorties vainqueurs.